مجلة الجامعة الإسلاميَّة
للغة العربيَّة وآدابها

مجلة عِلميَّة دَوْريَّة مُحكمة

العدد : 16
أبريل - يونيو 2025م

الجزء 1

١٣٨١
١٩٦١

بسم الله الرحمن الرحيم

معلومات الإيداع

في مكتبة الملك فهد الوطنية

النسخة الورقية:

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٣ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٩٠٧٦

النسخة الإلكترونية:

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٤ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٩٠٨٤

الموقع الإلكتروني للمجلة

http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة عبر المنصّة الإلكترونية

البحوث المنشورة في المجلّة تعبّر عن آراء الباحثين

ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

جميع حقوق الطّبع محفوظة للجامعة الإسلامية

هيئة التحرير

د. تركي بن صالح المعبدي
(رئيس هيئة التحرير)
أستاذ النحو والصرف المشارك بالجامعة الإسلامية

د. خليوي بن سامر العياضي
(مدير التحرير)
أستاذ تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها المشارك بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبد الرزاق بن فراج الصاعدي
أستاذ أصول اللغة والمعاجم بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبدالرحمن بن دخيل ربه المطرفي
أستاذ الأدب والنقد بالجامعة الإسلامية

أ.د. الزبير بن محمد أيوب
أستاذ أصول اللغة والمعاجم بالجامعة الإسلامية

د. مبارك بن شتيوي الحبيشي
أستاذ البلاغة المشارك بالجامعة الإسلامية

د. محمد بن ظافر الحازمي
أستاذ اللسانيات المشارك بالجامعة الإسلامية

د. عبد المجيد بن عثمان اليتيمي
أستاذ أصول اللغة المشارك بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبدالله بن عويقل السلمي
أستاذ النحو والصرف بجامعة الملك عبدالعزيز

أ.د. علي بن محمد الحمود
أستاذ الأدب والنقد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.د. عبد الرحمن بن مصطفى السليمان
أستاذ اللّغات والآداب السامية والترجمة بجامعة لوفان – بلجيكا

أ.د. علاء محمد رأفت السيد
أستاذ النحو والصرف والعروض بجامعة القاهرة – مصر

أ.د. سعيد العوادي
أستاذ البلاغة وتحليل الخطاب بجامعة القاضي عياض – المغرب

د. الزبير آل الشيخ مبارك
(رئيس قسم النشر)

الهيئة الاستشارية

أ.د. محمد بن يعقوب التركستاني
أستاذ أصول اللغة بالجامعة الإسلامية

أ.د. محمد محمد أبو موسى
أستاذ ورئيس قسم البلاغة بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر

أ.د. تركي بن سهو العتيبي
أستاذ النحو والصرف بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.د. سالم بن سليمان الخماش
أستاذ اللغويات بجامعة الملك عبدالعزيز

أ.د. ناصر بن سعد الرشيد
أستاذ الأدب والنقد بجامعة الملك سعود

أ.د. صالح بن الهادي رمضان
أستاذ الأدب والنقد ـ تونس

أ.د. فايز فلاح القيسي
أستاذ الأدب الأندلسي بجامعة الإمارات العربية المتحدة

أ.د. عمر الصديق عبدالله
أستاذ التربية وتعليم اللغات بجامعة أفريقيا العالمية بالخرطوم

د. سليمان بن محمد العيدي
وكيل وزارة الإعلام سابقاً

قواعد النشر في المجلة (*)

- أن يكون البحث جديداً؛ لم يسبق نشره.
- أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
- ألا يكون مستلاً من بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
- أن تراعى فيه قواعد البحث العلميّ الأصيل، ومنهجيّته.
- أن يشتمل البحث على:

– عنوان البحث باللغة العربية وباللغة الإنجليزية.
– مستخلص للبحث لا يتجاوز (٢٥٠) كلمة؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.
– كلمات مفتاحيّة لا تتجاوز (٦) كلمات؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.
– مقدّمة.
– صلب البحث.
– خاتمة تتضمّن النّتائج والتّوصيات.
– ثبت المصادر والمراجع باللغة العربية.
– رومنة المصادر العربية بالحروف اللاتينية في قائمة مستقلة.

- في حال (نشر البحث ورقياً) يمنح الباحث نسخة مجانية واحدة من عدد المجلة الذي نُشر بحثُه فيه، و (١٠) مستلات من بحثه.
- في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل – وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
- لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنّشر في المجلّة – في أي وعاء من أوعية النّشر – إلاّ بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو).

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة: http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

محتويات العدد

م	البحث	الصفحة
١)	المقاصد النحوية عند الإمام الشاطبي (٧٩٠هـ) **د. وليد بن عبد الله الدوسري**	٩
٢)	من قواعد العامل الكلية في الصناعة النحوية دراسة تطبيقية في بعض مسائل الخلاف في الإنصاف للأنباري **د. نوال عبد العزيز محمد الفحام**	٦٥
٣)	العلاقات الاستبدالية للمعنى بين الدلالتين الصورية والمعجمية **د. علي بن جازي بن علي الدبيسي الجهني**	١٠٣
٤)	الانغماس اللغوي في التراث العربي دراسة تاريخية تأصيلية **د. عبد الرحمن بن زايد بن محمد الشعشاعي**	١٦٧
٥)	الكفاءة التواصلية عند بخلاء الجاحظ من سطوة البخل إلى سلطة القول **د. بلقاسم محمد حمام**	٢٣١
٦)	القهوة بين الماضي والحاضر رحلة لغوية في عالم المشروب الأكثر شعبية **د. عبد الوهاب بن محمد الغامدي**	٢٩٩

م	البحث	الصفحة
٧)	بلاغة التشكيل الصوتي في سورة النازعات **د. منور بن نايف الفديد الشمري**	٣٦٣
٨)	علاقة التوافق في أسلوب المقابلة ولطائفها في الأوصاف القرآنية دراسة بلاغية تأصيلية **د. منى بنت فهد أحمد النصر**	٤٠٥
٩)	حجاج الجائحة في الخطاب الديني مقاربة تداولية في خطب الحرمين الشريفين **د. فوزي علي علي صوبلح**	٤٦٩
١٠)	جماليات المكان وعلاقاته في الخطاب الروائي رواية أوراق المورينجا أنموذجا **د. محمد بن مشخص المطيري**	٥٢٥
١١)	الرمز، دلالاته وحضوره في ديوان (طيور تحلق في المصيدة) مقاربة في ضوء رؤية أسلوبية **د. شيهانة بنت سعيد بن عبد الله الشهراني**	٥٧١
١٢)	تحليل الأخطاء الصوتية لدى غير الناطقين بالعربية مقاربة منهجية وفق نظرية كوردر **د. ماهر بن دخيل الله الصاعدي**	٦٦٥

من قواعد العامل الكُلِّيَّة في الصناعة النحْويَّة

دراسة تطبيقيَّة في بعض مسائل الخلاف في الإنصاف للأنباري

Among the General Rules of the Causal Element in the Grammatical Theory

An applied Study on: “Al-Inṣāf fi Masāʾil al-Khilaf lil-Anbāri”

د. نوال عبدالعزيز محمد الفحام

أستاذ مساعد بقسم اللُّغة العربيَّة بجامعة المجمَعة بالمملكة العربيَّة السعوديَّة

البريد الإلكتروني: n.2118@hotmail.com

استلام البحث A Research Receiving		اعتماد البحث A Research Approving
2025/02/05		2025/04/06

نشر البحث
A Research Publication

ذو الحجة ١٤٤٦هـ = June 2025

DOI: DOI:10.36046/2356-000-016-002

مستخلص البحث

يتناول هذا البحث قاعدة العامل الكُلِّيَّة في الصناعة النحوية، عن طريق دراسة تطبيقية لكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، ويهدِف البحث إلى بيان مفهوم هذه القاعدة وأثرها في الترجيح بين الأقوال النحوية، ودورها في تشكيل بِنية القواعد النحوية، واعتمد البحث المنهج الوصفي في تتبُّع المواضع التي اعتمد فيها الأنباري على هذه القاعدة، ثم تحليلها وَفق منهج وصفي تحليلي يبرز أبعادها النظرية والتطبيقية، وتوصَّل البحث إلى أنَّ قاعدة العامل الكُلِّيَّة تُعَدُّ من المرتكزات الأساسية في الصناعة النحوية؛ إذ استخدمها الأنباري في مناقشة كثير من المسائل الخلافية، وثبتت جدارتها في توحيد الضوابط النحوية بين المدارس المختلفة؛ ممَّا يعكس دورها في تحقيق الاتساق والاطراد في قواعد النحو العربي.

الكلمات المفتاحيَّة: العوامل – الكليّة – الخلاف – الأنباري – المسائل.

Abstract

This study examines the principle of the Aggregate Element principle (al-ʿāmil al-kullī) in the formulation of Arabic grammatical theory through an applied analysis of Al-Insāf fī Masāʾil al-Khilāf by Ibn al-Anbārī. The research aims to elucidate the concept of this principle, its role in adjudicating between conflicting grammatical opinions, and its influence on shaping the structure of grammatical rules. The study employs an inductive approach to trace the instances in which Ibn al-Anbārī applied this principle, followed by a descriptive-analytical method to highlight its theoretical and practical dimensions. The findings reveal that the Aggregate Element principle is a fundamental pillar in Arabic grammatical theory, as Ibn al-Anbārī utilized it in addressing numerous grammatical disputes. Moreover, it has proven effective in unifying grammatical principles across different schools, underscoring its role in ensuring coherence and consistency in Arabic grammar.

Keywords: Elements - Aggregate - Dispute - Al-Anbārī – Issues.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالَمين، والصلاة والسلام على الرسول الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

تعود فكرة نشأة العامل إلى نشأة النحو نفْسه، وبتقدُّم الزمن تحوَّلتْ هذه الفكرة إلى نظريَّة ذات أسس وأركان منطقيَّة، تقوم على مبادئ وأُسس أخذتْ توجِّه النحو العربي وجهةً مخصوصةً، وتتحكَّم في قواعده ومسائله تحكمًا متعسفًا أحيانًا، حتى غدتْ محور جدلٍ بين النحاة؛ لذا يمكن القول: إن فكرة العامل استوتْ على سوقها بكتاب الجرجاني "العوامل المائة"، وهي خلاصة لكل العوامل التي استخلصها النحاة قبْله، وهي بذلك تمثِّل خلاصة التفسير والتنظير لما سبقه.

ولعلَّ فكرة العامل من أهم أُسس الاختلاف بين النحاة وانقسامهم إلى بصريين وكوفيين؛ فاختلاف وجهات النظر في بعض المسائل النحويَّة والصرفيَّة –بين القَبول والرفض والترجيح– يعود إلى اختلاف توجيهها وتعليلها وتأويلها وَفق أسس نظريَّة العامل؛ فلقد كان العامل من أهم القضايا التي تناولها النحاة في أثناء وضع القواعد، كما يعدُّ ميدانًا للاختلاف فيما بينهم، ويعدُّ كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف" للأنباري من المؤلَّفات المشهورة في الخلاف النحوي؛ ولأهميَّة موضوع القواعد الكليَّة في العامل، جاء هذا البحث الموسوم بـ **"من قواعد العامل الكليَّة في الصناعة النحويَّة (دراسة تطبيقيَّة على بعض مسائل الخلاف الإنصاف للأنباري)"**؛ بُغية تعرُّف أصول العامل وقواعده عند الأنباري؛ إذ تَكمُن أهميَّة هذا الموضوع في عدم إفراده ببحثٍ خاصٍّ فيه؛ إذ يهدف إلى معرفة خصائص قواعد العامل الكليَّة، وأثرها

في الصناعة النحويَّة عند أبي البركات الأنباري في كتابه الإنصاف، إضافةً إلى محاولة تتبُّع هذه القواعد الكليَّة تاريخيًّا؛ لمعرفة مَن استخدمها قَبل أبي البركات، ومتى بدأ استخدامها؟ وكيف نشأت؟

وأود الإشارة إلى أنّ هناك بعض الدراسات التي تناولت العامل في كتاب الإنصاف غير أنَّها لم تتناول قواعد العامل الكلية في الصناعة النحوية بشكل خاص، ومنها على سبيل المثال: قضايا منتقاة من كتاب الإنصاف للأنباري، دراسة وصفية. لسميرة الخوالدة (رسالة ماجستير)، ونظرية العامل عند الأنباري من خلال كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. لهدى حمادي (رسالة ماجستير).

ويتكوَّن البحث من مقدمة، ومبحثين مسبوقين بتمهيد، ومتلوّين بخاتمة؛ وهي كالآتي:

- التمهيد، وفيه الحديث عن مفهوم العامل لغةً واصطلاحًا، وأنواع العوامل.
- المبحث الأوَّل: أصول العامل وقواعده باعتبار القوَّة والضعف.
- المبحث الثاني: أصول العامل وقواعده باعتبار الحُضور والغياب.

ثم عُرضت أهمُّ نتائج البحث وتوصياته في الخاتمة.

وعُنِيَ البحث بأصول العامل باعتبار القوة والضعف، وكذلك باعتبار الحضور والغياب، ثم عُرضتْ أهمُّ خصائص استعمال القواعد الكليَّة للعامل النحوي في كتاب الإنصاف عبر الخاتمة.

وقد سار هذا البحث على المنهج الوصفي؛ لأنَّ حَيِّزَ البحث محصورٌ في كتاب الإنصاف، وكان لا بدَّ بعد مناقشة كلِّ قاعدة كليَّة من البحث عمَّن

استخدمها من علماء اللغة قبله؛ ومن منهج البحث تتبُّع الأقوال والتأكد منها، وكذلك العناية بتخريج الشواهد الشعريَّة وضبطها، وردِّ القولِ إلى صاحبه.

وأخيرًا نسأل الله التوفيق والسداد، وأن نكون قد وُفِّقْنا إلى ما فيه فائدة، وإلى الصواب، والكمال لله وحده خالق كلِّ شيء، وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

التمهيد

مفهوم العامل والقواعد الكليَّة

العامل لغةً:

مأخوذ من عَمِلَ عملًا فهو عاملٌ[١]، ويُجمَع على (عوامل)، والعوامل الأرجل؛ فعوامل الدابة قوائمها؛ واحدتها عاملة، والعامل هو الذي يتولى أمور الرجل في ماله وملكه وعمله، والعمل: المهنة والفعل[٢].

العاملُ في الاصطلاح: هو "ما به يتقوَّم المعنى المقتضي للإعراب"[٣]، أو هو الذي يعملُ في غيرِه، فيؤثِّرُ في حركةِ آخرِهِ إنْ كانَ معربًا، أو في محلِّهِ إنْ كان مبنيًّا[٤] أو هو "ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه الخصوص من الإعراب"[٥]؛ والعاملُ نوعانِ:

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدي، "كتاب العين". تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي. (بيروت: دار ومكتبة الهلال، بدون تاريخ)، مادة (عمل) ٢: ١٥٣.

(٢) محمد بن مكرم ابن منظور، "لسان العرب". (ط١، بيروت: دار صادر، ١٩٩٨م)، مادة (عمل) ، ٩: ٤٠١.

(٣) جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي ابن الحاجب، "الكافية في علم النحو". تحقيق الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، (ط١، القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠١٠م)، ص: ١١.

(٤) عاصم بيطار، "النحو والصرف". (دمشق: مطبعة جامعة دمشق، ١٩٩٠م)، ١٨–١٩. بتصرف.

(٥) علي الجرجاني، "معجم التعريفات". تحقيق محمد المنشاوي، (ط١، القاهرة: دار الفضيلة، بدون تاريخ)، ١٢٢.

أ_ العامل اللفظي: هو الملفوظ في التركيب، وهو الذي يُحدِث الحركات الإعرابيَّة في نهاية الكلمة، وهو الذي يُتلفَّظ به كـ(من) و(إلى) في قولك: سِرتُ من البصرة إلى الكوفة(١).

ب_ العامل المعنوي: هو العامل المقَّدر المفترض؛ كالتجرُّد من الناصب والجازم الذي عللوا به رفع الفعل المضارع، والابتداء الذي علَّلوا به رفع المبتدأ(٢).

والقواعد الكليَّة للعامل النحوي: هي آليَّة من آليَّات ضبط الصناعة النحويَّة، وهي جمل بسيطة تعبِّرُ عنْ أحكام شاملة، تُستعمل أساسًا فكريًّا للنظر في القضايا النحويَّة، وهذه القواعد الكليَّة تنظِّم العلاقة بين العوامل والمعمولات، أو بين العوامل ذاتها، وتحدِّد ما إذا كانت الوحدة التركيبيَّة عاملةً أو غير عاملةٍ، قويَّة أو ضعيفة، وتنظِّم العلاقة بين الأصول والفروع؛ ومن القواعد الكليَّة:

١- لا يُجمعُ بين العِوضِ والمعوَّض منه.

٢- ما لا يختصُّ لا يعمل.

٣- لا بدَّ للمعمول من عاملٍ.

٤- الأصلُ في العمل للأفعال.

٥- إذا رُكِّبَ الحرفانِ بطَل عملُ كلٍّ منهما منفردًا.

٦- الحرفُ لا يكونُ معمولًا.

٧- لا يقع المعمول إلا حيث يقع العامل.

٨- العاملُ أصيلٌ أو تابعٌ في عمله.

---

(١) محمد بن الحسن الكوفي الاستراباذي، "شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب". تحقيق يوسف حسن عمر، (ليبيا: جامعة قاريونس، ١٩٧٥م)، ١: ٦٤.

(٢) رياض حسن الخوام، "نظرية العامل في النحو العربي". (منشورات مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، ١٤٣٥هـ)، ص ٣٥- ٣٦ بتصرف.

٩- الفروع تنحطُّ عن الأصول في العمل.
١٠- العاملُ يعملُ مباشرةً وبواسطة.
١١- العوامل لا تتبادل العمل.
١٢- العامل قويٌّ وضعيف.
١٣- عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال.
١٤- الأصلُ في الأسماء أن لا تعمل.
١٥- أمُّ البابِ أصلٌ في العمل لأخواتها.
١٦- الأصلُ أن لا يُفصَل بين العامل والمعمول[١].

(١) للاستزادة راجع: مصطفى حمزة، "نظرية العامل في النحو العربي، دراسة تأصيلية وتركيبية". (ط١، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠٠٤م). الفصل الثالث (إحصاءُ أنواع العوامل)، ص١٧١، وكذلك دخيل بن غنيم العواد، "الإجماع في النحو العربي، دراسة أصولية نحوية". رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (١٤١٥هـ.)، من منشورات دار المنظومة، المبحث الثالث.

المبحث الأول: أصول العامل وقواعده باعتبار القوة والضعف

١– الأصل في العمل للأفعال:

من المعلوم أنَّ العامل الأقوى والأكثر شيوعًا واطرادًا في النحو هو الفعل؛ لذلك جعله النحاة هو الأصل في العمل(١)، وباقي العوامل محمولة عليه؛ لأنَّك إن هممتَ بالعمل، فأول ما يتبادر إلى ذهنك كون عملك هذا حديثًا مرتبطًا بزمن ماضٍ أو حاضرٍ أو مستقبل، ولأنَّ أكثر ما يَرِد عن العرب من أسباب العمل وعلاماته إنما هو للأفعال، ومن ثمَّ فأصل عمل الفعل ركن مكين في النظريَّة النحويَّة(٢).

وقد ذكر الأنباري هذا الأصل في ردِّهِ على بعض البصريين(٣) القائلين بجواز تقدُّم معمول "ليس" عليها، وتأييده الكوفيين على مذهبهم القائل: إن خبر "ليس" لا

(١) انظر: يعيش بن علي ابن يعيش، "شرح المفصل للزمخشري". (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م)، ٢: ١٦؛ وأبو محمد المرادي، "توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك". تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، (ط١، دار الفكر العربي، ٢٠٠٨م)، ١: ٤٧٩؛ وابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف، "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك". تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، (بيروت: دار الفكر، بدون تاريخ)، ١: ١٨١؛ وأبو البقاء العكبري، "اللباب في علل البناء والإعراب". تحقيق غازي مختار طليمات، (ط١، دمشق: دار الفكر، ١٩٩٥م)، ١: ٤٠؛ وعلي بن مؤمن ابن عصفور، "شرح جمل الزجاجي". تحقيق فواز الشعار، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م)، ١: ١٥٩؛ ومحمد بن علي الصبان، "حاشية الصبان". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م)، ١: ٩٨–٤٢٥.

(٢) انظر: حسن خميس الملخ، "نظرية الأصل والفرع في النحو العربي". (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠١م)، ص ٨١.

(٣) أجاز ابن جني تقديم خبر ليس فهو يرى أنه مذهب أكثر البصريين والكوفيين، وكذلك ابن عصفور؛ أبو الفتح عثمان بن جني، "الخصائص". تحقيق محمد علي النجار، (ط٤، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ١: ٨٨.

يتقدَّم عليها[١]؛ لأنها جامدة، فـ"ليس" فعل غير مُتصرِّف، فلا يجرى مجرى الفعل المتصرِّف كما أُجريَتْ "كان" مجراه؛ لأنها متصرفة، فأمَّا إذا كان غير متصرف في نفسه، فينبغي أن لا يتصرَّف عمله"[٢].

ومع إقرار الأنباري أنَّ أصل الفعل العمل، فإنَّه يُعارِض البصريين في تقديم معمولها عليها، فيقول: "وأمَّا قولهم إنَّ الأصل في العمل للأفعال، وهي فعل يعمل في الأسماء المعرفة والنكرة، والمظهرة والمضمرة، قلنا هذا يدل على جواز إعمالها؛ لأنها فعل، والأصل في الأفعال أن تعمل، ولا يدلُّ على جواز تقديم معمولها؛ لأنَّ تقديم المعمول على الفعل يقتضي تصرُّف الفعل في نفسه وليس فعل غير متصرف"[٣]، ثم يعود ويؤكِّد بأنَّه عمل بمقتضى دليلين؛ فيقول: "فأثبتنا لها أصل العمل لوجود أصل الفعليَّة وسلبناها وصف العمل لعدم وصف الفعليَّة وهو التصرف"، وبذلك يكون الأنباري على مذهب الكوفيين، وإليه ذهب أبو العباس المبرِّد، والزجَّاج، وابن السراج، والسيرافي، والجرجاني من البصريين[٤]، وأكثر المتأخِّرين ومعهم ابن مالك[٥].

(١) انظر: عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد ابن الأنباري، "أسرار العربية". تحقيق فخر صالح قدارة، (ط١، بيروت: دار الجيل، ١٩٩٥م)، ص: ٧٣.

(٢) عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد ابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين". (دمشق: دار الفكر، بدون تاريخ)، ١: ٦٢.

(٣) ابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، ١: ٦٣.

(٤) انظر: بكر محمد بن السري ابن السراج، "الأصول في النحو". تحقيق عبد الحسين الفتلي، (ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٨م)، ١: ٩٠؛ ومحمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، "المقتضب". تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، (بيروت: عالم الكتب)، ٣: ١٠٠، ٤: ١٩٦.

(٥) انظر: محمد بن عبد الله الطائي ابن مالك، "شرح الكافية الشافية". تحقيق عبد المنعم =

أمَّا سيبويه فقد اختُلف النقل عنه؛ إذ نقل أبو حيان في الارتشاف الخلاف الواقع في هذه المسألة، فقال: "وأمَّا تقديم خبر (ليس) عليها؛ فذهب جمهور الكوفيين، والمبرد، والزجاج، وابن السراج، والسيرافي، وأكثر المتأخرين إلى أنه لا يجوز. وذهب قدماء البصريين، والفرَّاء، وأبو علي في المشهور، وابن برهان، والزمخشري، والأستاذ أبو علي الشلوبين إلى جواز ذلك. واختاره ابن عصفور، واختُلف النقل في ذلك عن سيبويه، فنُسِب الجواز والمنع إليه"(١).

وحُجَّة مَن أجاز التقديم، ورود ذلك في السماع: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾(٢) فـ"يوم يأتيهم" منصوب بخبر "ليس" الذي هو (مصروفاً) وقد تقدَّم عليه، وتقديم المعمول يؤذِن بتقديم العامل فيه، فتقديم (يوم) يؤذن بتقديم (مصروفًا)؛ فثبت بهذا أنَّ تقديم خبر "ليس" جائز(٣).

والذي أراه –والله أعلم– أنَّه يجوز تقديم خبر "ليس" عليها؛ يؤكد ذلك تحليل الزمخشري الآية نحويًّا: "(يَوْمَ يَأْتِيهِمْ) منصوب بخبر (ليس) ويَستدِل به مَن يُجوِّز تقديم

=

هريدي، (بغداد: دار المأمون للتراث، ١٩٨٢م)، ١: ٣٩٧؛ وعبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل، "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك". تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (ط٢٠، القاهرة: دار التراث، ١٩٨٠م)، ١: ٢٧٧–٢٧٨.

(١) أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي، "ارتشاف الضرب من لسان العرب". تحقيق ودراسة رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م)، ٢: ٨٧؛ وابن عقيل، "شرح ابن عقيل"، ١: ٢٧٧–٢٧٨.

(٢) هود: ٨.

(٣) انظر: عثمان بن عمر ابن الحاجب، "شرح الوافية نظم الكافية". تحقيق موسى علوان، (النجف: مطبعة الآداب، ١٩٨٠م)، ص: ٣٦٧–٣٦٨.

خبر (ليس) على (ليس)، وذلك أنَّه إذا جاز تقديم معمول خبرها عليها كان ذلك دليلًا على جواز تقديم خبرها؛ إذ المعمول تابع للعامل فلا يقع إلا حيث يقع العامل"(١).

وقد اعتمد الأنباري هذا الأصل أيضًا في موافقته للبصريين في مسألة عامل النصب في الظرف الواقع خبرًا؛ إذ ذهب البصريون إلى أنَّ العامل في نصب الفعل الواقع خبرًا فعلٌ مقدَّر، والتقدير: زيد استقَّر أمامك(٢)، أمَّا الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ الظرف منصوب على الخلاف؛ فالظرف يُقدَّر بـ(في) ثم عُدِل عن ذلك ونُصِب، فكان نصبه لمخالفته الأصل؛ ولذلك نراه يقول: "والصحيح عندي هو الأول؛ وذلك لأنَّ اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل وإن كان هو الأصل في غير العمل، فلمَّا وجب هاهنا تقدير عامل كان تقدير ما هو الأصل في العمل وهو الفعل أولى من تقدير ما هو الفرع فيه وهو اسم الفاعل"(٣).

يتَّضح لنا ممَّا سبق أنَّ العامل في نصب الظرف الواقع خبرًا فعل مقدَّر؛ لأنَّ الأصل في العمل للأفعال، وهو لا بدَّ أن يكون عاملاً؛ فهو دائمًا يرفع فاعلًا، ويتعدَّى إلى المصدر والمكان والزمان، ويتعلَّق بالجار والمجرور والظرف، وهناك أفعال تنصب مفعولًا به وحدًا، ومفعولين، وثلاثة مفاعيل.

٢– الفروع تنحط عن الأصول في العمل:

يُقصد بهذا الأصل أنَّ الفرع وإنْ حُمِل على الأصل فأخذ حُكمه، فإنَّ الأصل

(١) محمود بن عمر الزمخشري، "الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل". تحقيق عبد الرزاق المهدي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ)، ٢: ٣٦٢.

(٢) انظر: ابن الحاجب، "الكافية في النحو"، ١: ٣٩؛ وابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، ١: ٢٤٦.

(٣) ابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، ١: ١٩٨.

يبقى له مزايا لا تصل لها الفروع؛ لذلك جاءتْ هذه القاعدة الأصوليَّة لتؤكِّد أنَّه يجب على الفرع أن يحفظ خاصيَّة الفرعيَّة التي هي الضعف عن الأصل؛ فالعوامل الفروع هي عوامل غير أصيلة جاءها الإعمال لصلة لها بالفعل؛ ولذلك يبني النحاة على أصالة عمل الفعل وجوب انحطاط الاسم والحرف إذا عملَا عن الفعل تحقيقًا لفرعيَّتهما(١).

ولأجل هذا الأصل عارض الأنباري(٢) مذهب الكوفيين في مسألة (القول في إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه)؛ إذ ذهبوا إلى أنَّ الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير مَن هو له لا يجب إبرازه، نحو قولك: (هند زيد ضاربته هي)(٣).

في حين ذهب البصريون(٤) ووافقهم الأنباري إلى أنه يجب إبراز الضمير(٥)، ودليلهم على أنه يجب إبرازه –إذا جرى على غير من هو له– أنَّا أجمعنا على أنَّ اسم الفاعل فرع عن الفعل في تحمل الضمير؛ إذ كانت الأسماء لا أصل لها في تحمُّل الضمير وإنما يضمر فيما شابه منها الفعل، كاسم الفاعل نحو: ضارب وقاتل، فإذا ثبت أن اسم الفاعل فرع عن الفعل، فلا شك أن المشبَّه بالشيء يكون أضعف منه

(١) انظر: ابن يعيش، "شرح المفصل"، ٦: ٧٨؛ وحسن خميس الملخ، "نظرية الأصل والفرع في النحو العربي"، ص: ٨١.

(٢) يؤمن أبو البركات الأنباري بهذا الأصل ويؤكد عليه في عدد من المسائل، انظر: ابن الأنباري، "أسرار العربية"، ١: ٢٢٤، ٢٤٨.

(٣) انظر: ابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، ١: ٥٨؛ وابن جني، "الخصائص"، ١: ١٨٦.

(٤) انظر: المبرد، "المقتضب" ١: ١٥١؛ وابن السراج، "الأصول" ١: ٧٠.

(٥) وتبعه العكبري وابن مالك في ألفيته: انظر: العكبري، "اللباب"، ١: ١٣٨؛ وابن عقيل، "شرح ابن عقيل"، ١: ٢٠٧.

في ذلك الشيء، فلو قلنا: إنه يتحمَّل الضمير في كل حالة إذا جرى على مَن هو له، وإذا جرى على غير مَن هو له لأدى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع، وذلك لا يجوز؛ لأن الفروع أبدًا تنحط عن درجة الأصول(١)؛ فقلنا إنه إذا جرى على غير مَن هو له يجب إبراز الضمير ليقع الفرق بين الأصل والفرع(٢).

ومن هذا القبيل: عدم تجويز البصريين تقديم معمول اسم الفعل عليه، في مثل قولنا: عليك زيدًا وعندك عمرًا ودونك بكرًا، وحجَّتهم في ذلك "أنَّ هذه الألفاظ فرع عن الفعل في العمل؛ إذ الفروع أبدًا تنحطُّ عن درجات الأصول"؛ لأنها إنما عملتْ عمله لقيامها مقامه، فينبغي أن لا تتصرف تصرُّفه، فوجب أن لا يجوز تقديم معمولاتها عليها"(٣).

وبهذا أرى أنَّ اسم الفاعل فرع عن الفعل في العمل، وحتى يتميَّز الأصل عن الفرع، فإنَّ الفرع لا يأخُذ كلَّ خصائص الأصل، وهذا ما يُسمَّى بتدني الفروع عن الأصول؛ فالعامل الفرع قد يكون فرعًا لأصله، وأصلًا لغيره، فكما "أن بعض العوامل عامل فرع عن فعل، فإنَّ لبعضها هي أيضًا فروعًا تنبثق عنها، وتلحق بها، فـ"ما، ولا، ولات، وأن، المشبهات بليس"، محمولة على ليس، وملحقة بها، ولها في كتب النحو حيِّزٌ خاصٌّ يردُ عقب باب "كان"، مما يُشعِر بتبعيَّتها لها ولحوقها بها"(٤).

٣– العامل يعمل مباشرة وبواسطة:

غالبًا ما تكون العلاقة بين العامل والمعمول مباشِرة، كالعلاقة بين المبتدأ والخبر،

(١) وافق ابن يعيش الأنباري في هذا الأصل، انظر: ابن يعيش، "شرح المفصل"، ٦: ٧٨.
(٢) انظر: ابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، ١: ٦٠.
(٣) انظر: ابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، ١: ٢٢٩.
(٤) رياض حسن الخوام، "نظرية العامل في النحو العربي"، ص: ٢٦٩.

والمضاف إليه، والجار والمجرور، إلا أن هذه القاعدة ليستْ مطردة دائمًا؛ فقد نجد نوعًا آخَر من العمل يتم بـ"واسطة" سواءٌ أكان بأداة أو غيرها، وهذا موجود في عدد من الأبواب النحويَّة، وقد استعان الأنباري بهذا الأصل في مسألة القول في رافع المبتدأ والخبر(١)؛ فهو يرى أنَّ " الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ؛ لأنه لا ينفك عنه، ورتبته أن لا يقع إلا بعده؛ فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ"(٢).

ويُقرِّب ذلك أكثر، فيشبهه بالنار التي تُسخِّن الماء بواسطة قدر، وبمثل هذا التشبيه –لتأكيد رأيه– يُورده مرةً ثانيةً في مسألة عامل الجزم في جواب الشرط، فيقول: "والتحقيق فيه عندي أنَّ (إن) هو العامل في جواب الشرط بواسطة فعل الشرط؛ لأنه لا ينفك عنه؛ فحرف الشرط يعمل في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط لا به، كما أنَّ النار تسخِّن الماء بواسطة القِدر والحطب؛ فالتسخين إنما حصَل عند وجودهما لا بهما؛ لأنَّ التسخين إنَّما حصَل بالنار وحدها، فكذلك هاهنا إنه هو العامل في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط لا أنه عامل معه"(٣).

ونلاحظ إيمان الأنباري بهذا الأصل وإن لم نرَ تصريحًا بالعامل الذي يعمل مباشَرةً، وبهذا يكون استقلَّ برأيه وانفرد عن البصريين والكوفيين(٤)؛ إذ "ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار، واختلف البصريون فذهب الأكثرون إلى أن العامل فيهما حرف الشرط، وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه، وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط، وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه مبنيٌّ على

(١) هذه المسألة يدخل فيها عدة أصول لذلك لم نسهب هنا في ذكر المذاهب.
(٢) ابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، ١: ٤٦–٤٧.
(٣) ابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، ١: ٤٦؛ وابن الأنباري، "أسرار العربية"، ١: ٨٦.
(٤) اختار هذا الرأي ابن يعيش. انظر: ابن يعيش، "شرح المفصل"، ١: ٨٥.

الوقف"[١].

وبذلك أرى أنَّ قاعدة عمل العامل مطَّردة في أغلب العوامل النحويَّة؛ لأننا عندما نتتبع مذاهب النحاة في العامل المباشر والعامل بواسطة، نجد أنَّ هناك مسائل عديدة أثارها النحاة، فمِن أبرز مواضع النحو المقول فيها بواسطة: نصب المستثنى؛ إذ يرى البصريون أنه عمل بواسطة الأداة[٢]، "وقد قال ابن يعيش والمالقي إن هذا رأي سيبويه"[٣].

وقد نبَّه الأشموني إلى "أنَّ النحاة في كتبهم يقدِّمون المفعول المطلق، ثم المفعول، ثم المفعول فيه، وتقديم المفعول فيه على المفعول معه؛ لأنه يصل إلى معموله بنفسه لا بواسطة حرف ملفوظ"[٤]، وهذا دليل على تفضيلهم النوع الأول من العمل على الثاني "بواسطة".

٤– العامل قوي وضعيف:

غالبًا ما يتردَّد هذا الأصل في كتب النحاة[٥]، وعلى أساسه تحكم في تجويز

(١) ابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، ١: ٦٠٨.

(٢) انظر: أبو الحسن الرماني، "معاني الحروف". تحقيق عرفان سليم العشا، (ط١، بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠٠٥م)، ص: ١٨٤؛ وابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، ١:٢٦١؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٢: ٧٦.

(٣) رياض حسن الخوام، "نظرية العامل في النحو العربي"، ص: ٢٧٠.

(٤) المرجع السابق؛ وانظر: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي، "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م)، ١: ٤٨٥.

(٥) توضيح: المراد بالعامل الضعيف: هو العامل الملاصق لمعمولاته فلا ينفك عنه، والعامل القوي: هو العامل الذي يصح أن يكون غير ملاصق لمعموله، وقد يكون العامل مرةً قويًّا، ومرةً =

أسلوبٍ ومنع آخرَ، ومن المعلوم أنَّ أقوى العوامل (الفعل)، وعليه تناولنا الأصل الأول (الأصل في العمل للأفعال)؛ ولهذا فإنَّ من أبرز الحقائق المندرجة تحت هذا الأصل أنَّ العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي[١]، وعليه فهو يُبطِل أثر العامل المعنوي، وخير دليل على ذلك: دخول النواسخ –وهي عوامل لفظيَّة– على المبتدأ الذي عمل فيه الابتداء وهو عامل معنوي، فأبطل أثره ونسخ عمله، كما أنَّ هناك تفاوتًا في القوة داخل كل من العوامل اللفظيَّة والمعنويَّة؛ فالعامل اللفظي مع قوته متفاوت؛ فعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال[٢]، وسنتناول هذا الأصل بالتفصيل بمشيئة الله.

وإذا ما تتبَّعنا حديث الأنباري عن ضَعْف العوامل وقوتها؛ فإنَّنا لا نكاد نجد إلا تضعيفه لمذهب الكوفيين لمسألة رفع المبتدأ والخبر[٣]؛ إذ يقول: "وأمَّا مَن ذهب إلى أنَّ الابتداء يعمل في المبتدأ، والمبتدأ يعمل في الخبر، فقالوا: إنما قلنا إن الابتداء يعمل في المبتدأ، والمبتدأ يعمل في الخبر دون الابتداء؛ لأن الابتداء عامل معنوي والعامل المعنوي ضعيف، فلا يعمل في شيئين كالعامل اللفظي"[٤] .

ويرى الأنباري أنه رغم كون الابتداء عامل معنوي ضعيف مقارنة بالعمل

=

ضعيفًا، نحو: (إنّ) إذ يصح أن يقول: (إن في المكتبة علمًا غزيرًا) فيفصل بين (إنَّ) وبين الاسم الذي حل بعدها بالجارِّ والمجرور؛ فـ(إنّ) في هذا الموضع تُستعار لها صفة (القوة)، فيقال: (إن) في هذا الموضع عامل قوي، انظر: الإجابة في أصول فقه النحو: ٦٢.

(١) انظر: رياض حسن الخوام، "نظرية العامل في النحو العربي"، ص: ٢٨٠.

(٢) انظر: ابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، ٢: ٥٢٩؛ وابن الأنباري، "أسرار العربية"، ١: ٧٨.

(٣) انظر: المبرد، "المقتضب" ٢: ٤٩؛ وابن السراج، "الأصول" ١: ٦٢؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ١: ٨٣.

(٤) ابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، ١: ٤٧.

اللفظي، إلا أنَّ هذا لا يمنعه من العمل في اسمين (وهذا ما أراه أيضًا)، فمتى وجب كونه عاملًا في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره؛ لأن خبر المبتدأ يتنزَّل منزلة الوصف، ويمثل لذلك بقولِه: "ألَا ترى أنَّ الخبر هو المبتدأ في المعنى، كقوله (زيد قائم، وعمرو ذاهب)، أو منزل منزلته، كقوله (زيد الشمس حسنًا، وعمرو الأسد شدةً) أي يتنزَّل منزلته"(١).

وقد أشار الزمخشريُّ إلى رافع الخبر؛ إذ يرى أنَّ كون المبتدأ والخبر مجردين للإسناد فالابتداء رافعهما(٢)؛ وذلك لأنَّ المعنى الذي اقتضى أن يكون أحدهما المبتدأ، هو المعنى الذي اقتضى أن يكون الآخر خبرًا، فصار المصحِّح لمقتضى الإعراب فيهما واحدًا؛ فوجب أن يكون العامل فيهما(٣).

٥– عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال:

اشتهر بين النحويّين أنَّ عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء(٤)، وعلَّلوا ذلك بأن الأفعال أدوات للأسماء تعمل فيها، كما تعمل فيها الحروف الناصبة والجارة، وإن كانت الأفعال أقوى في ذلك؛ ولذا كان الأصل ألَّا يعمل في الأفعال؛ لأنَّ الإعراب لا يكون إلا بعامل، فإذا جُعِل لها عوامل تعمل فيها لزم أن يجعل لعواملها

(١) انظر: ابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، ١: ٤٧؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ١: ٢٨٨.

(٢) محمود بن عمر الزمخشري، "المفصل في علم العربية". تحقيق فخر الدين قباوة، (ط١، عمان: دار عمان، ٢٠٠٤م)، ص: ٤٨

(٣) انظر: موسى بناي العليلي، "الإيضاح في شرح المفصل". (بغداد: مطبعة المجمع العلمي، ١٩٧٦م)، ١: ١٨٣.

(٤) انظر: المبرد، "المقتضب" ٤: ٨٠؛ وابن جني، "الخصائص"، ٢: ٣٨٨؛ والعكبري، "اللباب"، ٢: ٣٢، ٣٦.

عوامل، وكذلك لعوامل عواملها إلى ما لا نهاية.

ويكمن سبب قوة عوامل الأسماء في "أنها تحملتْ شبهًا قويًا بالفعل فعملتْ إلحاقًا به، فإنها تشبه الفعل من خمسة أوجه: وهي أنها على وزن الفعل، وأنها مبنيَّة على الفتح، وأنها تتطلب الاسم كما يتطلبه الفعل، وأنها تدخلها نون الوقاية كما تدخل الفعل، وأن فيها معنى الفعل وهي بمعنى حققتْ أو أكدتْ"(١).

ولهذا نرى أنَّ الأفعال مبنيَّة إلا المضارع لمشابهته للأسماء؛ إذ يقع موقعها ويؤدِّي معانيها، فيُرْفع، ويُنْصب، وَيجْزم، ولما كان الأصل أن لا يعمل في الأفعال شيء لزم إذا عمل في المضارع ناصب، أو جازم أن لا يحذف(٢)، إلا أنَّ الكوفيين لهم رأي آخر؛ وهو أن فعل الأمر معرب مجزوم بـ(لام) مقدَّرة(٣)، وأمَّا البصريون ووافقهم الأنباري، فيرون أنه مبنيٌّ على السكون، وحُجَّتهم في ذلك أنَّ "حرف الجرِّ لا يعمل مع الحذف، فحرف الجزم أولى؛ لأنَّ حرف الجر أقوى من حرف الجزم؛ فحرف الجر من عوامل الأسماء وحرف الجزم من عوامل الأفعال، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال، فإذا كان الأقوى لا يعمل مع الحذف فالأضعف أولى"(٤)

بذلك يكون الأنباري قد أيَّد هذا الأصل حينما وافق على مذهب البصريين في تلك المسألة، وأيضًا في مسألة عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببيَّة؛ إذ ذهب الكوفيون إلى أن "الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الستة الأشياء التي هي: الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض، ينتصب بالخلاف"(٥).

(١) رياض حسن الخوام، "نظرية العامل في النحو العربي"، ص: ٢٨٣.
(٢) انظر: العكبري، "اللباب" ٢: ١٧؛ وابن عقيل، "شرح ابن عقيل"، ١: ٣٨.
(٣) انظر: ابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، ٢: ٥٢٤.
(٤) ابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، ٢: ٥٢٩.
(٥) ابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، ٢: ٥٥٧.

في حين ذهب البصريون إلى أنه ينتصب بإضمار "أنْ" وجوباً بعد الفاء[١]، فوجب تقدير "أن"؛ لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم، وهي الأصل في عوامل النصب في الفعل، فجاز أن تعمل "أن" الخفيفة مع الحذف دون "أنَّ" المشدَّدة، وإن كانت المشدَّدة أقوى من الخفيفة؛ لأن المشدَّدة من عوامل الأسماء، والخفيفة من عوامل الأفعال، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال[٢].

وإلى ذلك ذهب سيبويه، فقال: "اعلم أنَّ ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار أن ... تقول لا تأتيني فتحدثني لم ترد أن تدخل الآخر فيما دخل فيه الأول، فتقول لا تأتيني ولا تحدثني، ولكنك لما حوَّلتَ المعنى عن ذلك تحوَّل إلى الاسم، كأنك قلتَ: ليس يكون منك إتيانٌ فحديثٌ، فلما أردتَ ذلك استحال أن تضم الفعل إلى الاسم فأضمروا "أن"؛ لأن "أن" مع الفعل بمنزلة الاسم فلما نوَوا أن يكون الأول بمنزلة قولهم: لم يكن إتيانٌ، استحالوا أن يضموا الفعل إليه، فلما أضمروا "أن" حَسُن؛ لأنه مع الفعل بمنزلة الاسم"[٣].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الأنباري استعمل هذه القاعدة في مسألة عمل "أن" المصدريَّة محذوفة من غير بدل، وذلك في أثناء ردِّه لمذهب الكوفيين الذين يرَون إعمال (أن) مع الحذف من غير بدل؛ إذ أكَّد على عدم عمل (أن) الخفيفة عند الحذف حملًا على (إن) المشددة، حين قال: "(أنَّ) المشدَّدة من عوامل الأسماء، و(أنْ) الخفيفة من عوامل الأفعال، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال، وإذا

(١) انظر: ابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، ٢: ٥٥٧؛ والعكبري، "اللباب"، ٢: ٣٧.
(٢) انظر: ابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، ٢: ٥٥٨.
(٣) عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، "كتاب سيبويه". تحقيق عبد السلام محمد هارون، (ط٤، القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠٤م)، ٣: ٢٨.

كانت (أن) المشددة لا تعمل مع الحذف وهي الأقوى، فإن لا تعمل (أن) الخفيفة مع الحذف، وهي الأضعف كان ذلك من طريق الأولى"(١).

ويرى سيبويه أن "أن" لا تعمل محذوفة إلا في ضرورة شعريَّة(٢)، ويبدو أن هذا الأصل يرتبط بقاعدة الأصل في الإعراب للأسماء، والتي سيُفصَّل عنها إن شاء الله.

٦– أمُّ الباب أصل في العمل لأخواتها:

قد تكون هناك سمات مشتركة لعدد من الأدوات، والأفعال، وغيرها؛ لذلك جَمَع النحاة كثيرًا من الأدوات العوامل داخل أبواب، وجعلوا لبعض الأبواب أصولًا وفروعًا عليها، وعبَّروا عن هذا الأصل بعبارات مثل: "أصل الباب"، و"أم الباب" لما تتميَّز به من سعة في التصرُّف وكثرة الاستعمال(٣).

ففي المصادر النحويَّة نرى باب كان وأخواتها، وإنَّ وأخواتها، وظنَّ وأخواتها، وإنْ الشرطيَّة...إلخ؛ إذ حكى سيبويه أن الخليل كان يرى "إنْ" الشرطيَّة هي أم حروف الجزاء، وهي أمٌّ؛ لأن غيرها من الأدوات يفارق الشرطيَّة إلى غيرها من المعاني؛ فـ"من" قد تغادر الشرطيَّة أو تكون مشربه شرطيَّةً ووصلًا(٤)، ويعلِّل السيرافي كونها أمُّ حروف الجزاء؛ لأنه قد يُسكَت عليها ويُحذَف الشرط بعدها والجواب، ولا يُفعَل ذلك بغيرها(٥).

---

(١) المرجع السابق: ٥٦٣/٢؛ وسعيد الأفغاني، "الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو" (ط١، دمشق: مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧م)، ص: ١٣٨.

(٢) انظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٩٩.

(٣)انظر: حسن خميس الملخ، "نظرية الأصل والفرع في النحو العربي"، ص: ٩٨.

(٤) انظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٦٣.

(٥) انظر: الحسن بن عبد الله السيرافي، "شرح كتاب سيبويه". تحقيق علي سيد سعيد، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م)، ٣: ٢٦٤.

وإذا ما تتبَّعْنا الأنباري في كتاب الإنصاف، نراه يُسلِّم بهذا الأصل حين ذكر أن "إن" الشرطيَّة هي الأصل في باب الجزاء، وذلك في ردِّه لمذهب الكوفيين الذين يُجوِّزن رفعَ الاسم بعد "إن" الشرطيَّة من غير تقدير للفعل؛ مثل: إنْ زيد أتاني آته[١]، حين قال: "(إن) هي الأصل في باب الجزاء، ولكن هذا لا يدلُّ على جواز تقديم الاسم المرفوع بالفعل عليه؛ لأنه يؤدِّي إلى أن يتقدَّم ما يرتفع بالفعل عليه، وذلك لا يجوز؛ لأنه لا نظير له في كلامهم، فوجب أن يكون مرفوعًا بتقدير فعل ويكون الفعل الظاهر مُفسِّرا"[٢]، ثم نراه بعد ذلك يؤكِّد على أن "إن" هي الأصل وقد اختصَّتْ بجواز تقديم المرفوع، ولكن بشرط تقدير فعل مع الفعل الماضي خاصَّة دون غيرها من الأسماء والظروف التي يجازى بها، ويكون التقدير: إن أتاني زيدٌ، ثم يُعلل ذلك بأمرين هما:

١- لأنها هي الأصل وتلك الأسماء والظروف فرع عنها.

٢- أنَّ الأصل يتصرَّف مالا يتصرف الفرع، ويمثل لذلك فيقول: "ألا ترى أن همزة الاستفهام لما كانت هي الأصل في حروف الاستفهام جاز فيها ما لم يجز في غيرها من حروف الاستفهام، فكذلك هاهنا"[٣].

ويعود الأنباري ويرِد على استشهادهم بقول الشاعر:

فَمَنْ نحْنُ نُؤَمِّنْهُ يَبِتْ وهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لا نُجِرهُ يُمسِ منَّا مُفَزَّعَا[٤]

بأنَّ ذلك ضعيف؛ لأنه قدَّر فعل بعد "من" وهي فرع عن "إن" في الكلام، فإذا

(١) انظر: ابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، ٢: ٦١٧.

(٢) ابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، ٢: ٦١٧.

(٣) ابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، ٢: ٢١٨.

(٤) البيت لهشام المري، وهو من بحر الطويل، انظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ١١٤؛ والمبرد، "المقتضب"، ٢: ٧٥؛ وابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، ٣: ٢٨١؛ وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: ٤٢/٩؛ الصبان، "حاشية الصبان"، ٤: ٤٣.

كان ذلك ضعيفًا في "إن" وهي الأصل، ففيما هو فرع عنها أولى.

ويكون الأنباري بذلك موافقًا لمذهب البصريين وعلى رأسهم سيبويه(١)، والمبرِّد(٢)، وهذا ما أراه أيضًا؛ لأنه لا يجوز أن يُفصَل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل، ولا يجوز أن يكون الفعل هاهنا عاملًا فيه؛ لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه، فلو لم يقدر ما يرفعه لبقي الاسم مرفوعًا بلا رافع، وذلك لا يجوز؛ فدلَّ على أن الاسم يرتفع بتقدير فعل، وأن الفعل المظهر الذي بعد الاسم يدل على ذلك المقدر(٣).

وقد اكتفيتُ بالحديث عن مسألة واحدة؛ لأني لم أجد حديثًا للأنباري في هذا الأصل إلا مسألة –"إن" الشرطيَّة– في كتابه الإنصاف، أما في غير الإنصاف فنجده يتحدث عن أصل باب القسم، وهي: الباء(٤)، وأن "الواو" هي أصل باب العطف و"إن" أصل حروف النصب.

(١) انظر: سيبويه، "الكتاب"، ١: ٢٦٣، ٣: ١١٣–١١٤.

(٢) انظر: المبرد، "المقتضب"، ٢: ٧٧.

(٣) انظر: ابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، ٢: ٦١٦.

(٤) انظر: ابن الأنباري، "أسرار العربية"، ١: ٢٠٣– ٢١٩– ٢٣٥.

المبحث الثاني: أصول العامل باعتبار الحضور والغياب

١- إذا رُكِّب الحرفان بطل عملِ كلٍّ منهما:

من بين المسائل الخلافيَّة التي تطرق لها أبو البركات الأنباري في كتابه واستعمل فيها هذا الأصل، مسألة "القول في إعراب الاسم الواقع بعد مذ ومنذ"[(١)]؛ إذ ذهب الكوفيون ومنهم الفرَّاء إلى أن "مُذ ومنذ إذا ارتفع الاسم بعدهما ارتفع بتقدير فعل محذوف"[(٢)]، وكان تعليلهم على ذلك أن "مذ ومنذ مركبة من (إن وإذ) فكان الرفع بتقدير فعل، فتقول في ما رأيته مذ يومان: ما رأيته منذ مضى يومان"[(٣)]، بينما ذهب البصريون ووافقهم الأنباري إلى أنهما "يكونان اسمين مبتدأين، ويرتفع ما بعدهما؛ لأنه خبر عنهما، ويكونان حرفين جارَّين، فيكون ما بعدهما مجرورًا بهما"[(٤)].

ويردُّ الأنباري على الذين يرون أن (مذ ومنذ) مركبتان من: من وإذ واستشهدوا بمثال: ما رأيته منذ يومان، فيقول: "إن (من) لو كانت مؤلِّفة لـ "منذ" لما صح لها أن تعمل؛ لأن الحرفين إذا رُكِّبا بطل عمل كل منهما منفردًا"[(٥)]، ويرى أنَّ (هل) التي هي أداة استفهام لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، لكنَّها لما رُكِّبت مع "لا" صارت "هلَّا" فانتقلتْ إلى معنى التحضيض[(٦)]، فتغير حكمها فصار جائزًا أن يعمل ما بعدها فيما

(١) انظر: ابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، ١: ١٨١.
(٢) ابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، ١: ١٨١.
(٣) انظر: ابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، ١: ٣٨٢.
(٤) ابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، ١: ١٨١.
(٥) انظر: ابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، ١: ٣٩٢-٢٩٤.
(٦) انظر: ابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، ١: ٢١٣؛ والحسن بن القاسم المرادي، "الجنى الداني في حروف المعاني". تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد فاضل، (حلب: المكتبة =

قبلها، فيُقال: زيدًا هلَّا أكرمت[١].

وإذا كان الأنباري يرى بأن الحرفين يَبطُل عمل كل واحد منهما منفردًا، فهو لم يكن من ابتدع هذا الأصل؛ فقد سبقه الخليل الذي يؤكِّد أن الحرفين بعد التركيب يحدث لهما حكم آخر[٢]، ويُعلِّل ابن جني رأي الخليل، فيقول: "فهذا يدلك على أن الشيئين إذا خُلِطا حدث لهما حكم ومعنى لم يكن لهما قبل أنْ يمتزجا"[٣]، وهذا ما يراه ابن جني أيضًا حين قال: "فيحدث لهما في التركيب مالم يكن لهما مع الإفراد"[٤].

وفي موضع آخَر يستعمل الأنباري هذا الأصل في دحض دعوى الفرَّاء في مسألة القول في العامل في المستثنى النصب؛ فهو يرى أن الأداة "إلا" مركَّبة من "أن" و"لا" والمستثنى بعدها منصوب بأن[٥]، وهذا ما أراه، ويؤكِّد ذلك أن "كل حرفين ركِّب أحدهما مع الآخر، فإنه يبطل حُكم كل واحد منهما عمَّا كان عليه في حالة الإفراد، ويحدث لهما بالتركيب حكم آخر، وصار هذا بمنزلة الأدوية المركَّبة من أشياء

=

العربية، ١٩٣٧م)، ص: ٢٧١.

(١) رياض حسن الخوام، "نظرية العامل في النحو العربي"، ص: ٢٦٥

(٢) انظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٥.

(٣) أبو الفتح عثمان بن جني، "سر صناعة الإعراب". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م)، ١: ٦٤.

(٤) المرجع السابق: ١: ٣٠٦.

(٥) انظر: الحسن بن القاسم المرادي، "الجنى الداني في حروف المعاني"، ص: ٥١٧؛ وأبو الحسن الرماني، "معاني الحروف"، ص: ١٢٦؛ ورياض حسن الخوام، "نظرية العامل في النحو العربي"، ص: ٢٦٥.

مختلفة، فإنه يبطل حكم كل واحد منها عمَّا كان عليه في حالة الإفراد"[١].

٢- العوامل لا تتبادل العمل:

العامل حقه التقديم والمعمول حقه التأخير، ومن ثمَّ فالأصل أن الكلمات لا تتبادل العمل؛ لأنه من المحال أن تكون الكلمة متقدمة متأخرة، وقد عبَّر أبو البركات الأنباري عن هذا الأصل بعبارة "لا يدخل عامل على عامل"[٢] أثناء رده على مذهب الكوفيين في مسألة رفع المبتدأ والخبر القائلين: إن المبتدأ والخبر يترافعان، كل منهما يرفع الآخر؛ إذ قال: "والوجه الثاني أن العامل في الشيء ما دام موجودًا لا يدخل عليه عامل غيره؛ لأنَّ عاملًا لا يدخل على عامل، فلمَّا جاز أن يُقال: **(كان زيد أخاك وإن زيدًا أخوك وظننتُ زيدا أخاك)** بطُل أن يكون أحدهما عاملًا في الآخر"[٣].

وقد أيَّد الأنباري مذهب البصريين -ومنهم سيبويه- إلى أن عامل الرفع في المبتدأ هو الابتداء، يقول سيبويه: "الابتداء لا يكون إلا بمبنى عليه، فالمبتدأ الأول والمبنى ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه"[٤]، وهذا ما ذهب إليه أغلب النحويين؛ كالمبرِّد[٥]، وابن السراج[٦]، وابن جني[٧]، وابن يعيش[٨]،

(١) انظر: ابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، ١: ٢٦٤

(٢) لم يكن الأنباري هو من ابتدع هذا الأصل حيث استعمل المبرد هذا الأصل بهذه العبارة في المقتضب، انظر: المبرد، "المقتضب"، ١: ٢٤٧.

(٣) ابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، ١: ٤٨.

(٤) سيبويه، "الكتاب"، ١: ١٢٦.

(٥) انظر: المبرد، "المقتضب"، ٤: ١٢٦.

(٦) انظر: ابن السراج، "الأصول"، ١: ٥٨

(٧) انظر: المبرد، "المقتضب"، ٤: ١٢٦.

(٨) انظر: ابن يعيش، "شرح المفصل"، ١: ٨٤.

والعكبري في اللُّباب[١].

أمَّا عن اختلافهم في رافع الخبر، فذهب جمهور البصريين[٢] وعلى رأسهم سيبويه إلى أن العامل في الخبر هو المبتدأ[٣]، ومنهم من قال إن الابتداء هو العامل بواسطة المبتدأ[٤] وهو مذهب الأنباري وتبعه بذلك ابن يعيش، وأُوافقهم الرأي؛ لأنَّ هذا من أصول العامل وقواعده، وهي إن العامل يعمل مباشرةً وبواسطة، أما الكوفيون[٥] فعندهم أن رافع الخبر هو المبتدأ كما أن المبتدأ يرفع الخبر[٦] وقد ضعَّفه الأنباري معتمدًا على أصل من أصول العوامل وهو أن العوامل لا تتبادل العمل، وأوافق الأنباري بذلك؛ لأنَّ مَن قال إن الابتداء يعمل في المبتدأ، والمبتدأ يعمل في الخبر دون الابتداء، احتجَّ بأن الابتداء عامل معنوي، والعامل المعنوي ضعيف فلا يعمل في شيئين كالعامل اللفظي[٧]، وكذلك يجب أن تكون رتبة العامل قبل رتبة المعمول وهم بذلك يخالفون أصلًا معتمدًا من أصول العامل.

وقد دافع الكوفيون عن رأيهم بأن له نظائر؛ منها قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ

(١) انظر: العكبري، "اللباب"، ١: ١٢٦.

(٢) انظر: المبرد، "المقتضب"، ٤: ١٢؛ وابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، ١: ٤٤.

(٣) انظر سيبويه، "الكتاب"، ٢: ١٢٧.

(٤) انظر: ابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، ١: ٤٦؛ ابن يعيش، "شرح المفصل"، ١: ٨٥

(٥) وافقهم بذلك الرضي، انظر: رضي الدين الاستراباذي، "شرح الرضي على الكافية" ١: ٢٢٧؛ وأبو حيان "ارتشاف الضرب" ٣: ١٠٨٥.

(٦) انظر: ابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، ١: ٤٤؛ والعكبري، "اللباب"، ١: ٢٣٠؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ١: ٨٥.

(٧) انظر: ابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، ١: ٤٧؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ١: ٨٥.

ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ وَلَا تَجۡهَرۡ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتۡ بِهَا وَٱبۡتَغِ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلٗا ﴾[١] فهم يرون أن "أيًّا" معمول لـ"تدعو" و"تدعو" معمول لـ"أي"[٢].

ونختم بأن "الخلاف لا يمكن أن يحسم بمجادلة أو محاولة إقناع؛ لأنه يعكس تصور كل مدرسة لطبيعة العامل، فمن كان يرى العمل إفضاء عليًّا، لم يكن له أن يستسيغ التبادل؛ لأن ذلك فعلا ممتنع، ومن كان يرى العمل وضعًا لغويًّا خاصًّا، لم يكترثْ بأن يكون الشيء عاملًا ومعمولًا، ما دام ذلك نابعًا عن اللغة نفسها"[٣].

(١) الإسراء: ١١٠.

(٢) انظر: ابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، ١: ٤٥؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ١: ٨٤.

(٣) رياض حسن الخوام، "نظرية العامل في النحو العربي"، ص: ٢٧٨.

الخاتمة

عرضنا في الصفحات السابقة بعض المطالب عن بعض القواعد الكليَّة للعامل في الصناعة النحويَّة عند أبي البركات في الإنصاف، ومن النتائج التي تُوصِّل إليها:

١- القواعد الكليَّة هي آليَّة من آليات ضبط الصناعة النحوية، وهي جمل بسيطة تعبِّرُ عنْ أحكام شاملة تستعملُ كأساس فكري للنظر في القضايا النحويَّة، وهذه القواعد الكليَّة تنظم العلاقة بين العوامل والمعمولات أو بين العوامل ذاتها، وتحدِّد ما إذا كانت الوحدة التركيبيَّة عاملة أو غير عاملة، قويَّة أو ضعيفة، ونظم العلاقة بين الأصول والفروع.

٢- القواعد الكليَّة هي وسيلة حجاجٍ وبرهنة، استعملها الكوفيون، والبصريون، وأبو البركات الأنباري؛ لإثبات ما ذهبوا إليه من آراء نحويَّة.

٣- العامل هو ما يدخل على الكلمة العربية فيُحدث تأثيراً في آخرها، سواءٌ بالرفع، أو بالنصب، أو بالجزم، وقد أكَّد الأنباري هذا حين صرَّح بأنَّ العوامل في صناعة النحو ليست مؤثرات حسيَّة؛ كالإحراق للنار، والإغراق للماء، والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات، والأمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بشيء.

٤- استعمال القاعدة الكليَّة لا يُعدُّ حُجَّة كافية لإثبات صِحَّةِ الرأي ما لم يوافقه القياس، ويُدعمَ بشواهدَ من السماع، كما في استعمال الكوفيين لقاعدة **"ما لا يختص لا يعمل"**.

٥- القاعدة الكليَّة ليست صحيحة دائمًا، ومثال ذلك قاعدة: "إنَّ المعمول لا يقعُ إلا حيثُ يقعُ العاملُ"؛ إذ تقدَّمَ معمول خبر ليس على ليس مع عدم

جواز تقدُّم خبر ليس عليها لجمودها، كما في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[١].

٦- قد يستعمل النحويون قاعدتين أو أكثر في إثبات رأيٍ واحدٍ، كما فعل الكوفيون في إثبات ما ذهبوا إليه من أنَّ خبر (ما) منصوب بنزع الخافض؛ إذ استدلوا بقاعدتين؛ هما:

أ. يجوز حذف العامل مع إبقاء عمله.

ب. العامل في الشيء ما دام موجودًا لا يدخل عليه عامل غيره.

٧- القواعد الكليَّة نسبيَّة وليست مطلقة؛ فلها جوازات استثنيتْ من سطوتها، ومن ذلك قاعدة "الأصلُ ألَّا يفصل بين العامل والمعمول"؛ إذ جاز الفصلُ بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور على التوسع، وكذلك بالقسم.

٨- وجود عدَّة أصول في مسألة واحدة؛ يتضح ذلك في مسألة "رافع المبتدأ والخبر"؛ إذ تناول الأنباري فيها عددًا من الأصول؛ مثل: العوامل لا تتبادل العمل، والأصل في العمل للأفعال، والأصل في الأسماء العمل.

٩- لم ينفرد الأنباري في أي أصل من أصول العامل الكليَّة؛ فغالبًا ما يكون قد ذكره المبرد في المقتضب، أو ابن السراج في الأصول.

١٠- لم يكن أبو البركات ت ٥٧٧هـ أوَّلَ من استعملَ الأصول الكليَّة في الصناعة النحويَّة؛ فقد سبقه ابن السَّراج ت ٣١٦هـ في كتابه "الأصول في النحو"، وابن

(١) هود: ٨.

جنِّي ت ٣٩٢هـ في كتابه "الخصائص"، فيما توصل إليه البحث.

وهنا يُوصى بمتابعة البحث في هذا الجانب؛ فمِن المرجح أنه أوَّلُ قطرةٍ تنبئ عن هذا الغدير في مجال قواعد العامل الكليَّة؛ فهو بمنزلة نافذة إلى البحث اللُّغوي يَطلُّ منه طلاب العلم على مجالٍ جديدٍ في دراسة النحو العربي؛ فكلُّ ما يحتاجه الباحث هو الغوص للبحث عن الدُّررِ واللآلئ في بحرِ خِضَمٍّ لا يُحدُّ ساحِلُه.

ختامًا نحمد لله حمدًا نؤدِّي به شُكره على ما مَنَّ به علينا من إتمام هذا البحث، وصلَّى الله على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم.

المصادر والمراجع

الإستراباذي، محمد بن الحسن. "شرح شافية ابن الحاجب". تحقيق محمد محيي الدين. (بيروت: دار الكتب العلمية، بدون تاريخ).

الأصولي، أصيل. "الإجابة في أصول فقه النحو". (إربد: مكتبة الرافدين، جامعة اليرموك، بدون تاريخ).

الأفغاني، سعيد. "الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو". (ط١، دمشق: مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧م).

ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد. "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين". (دمشق: دار الفكر، بدون تاريخ).

ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد. "أسرار العربية". تحقيق فخر صالح قدارة. (ط١، بيروت: دار الجيل، ١٩٩٥م).

البغدادي، عبد القادر. "خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب". تحقيق محمد نبيل، إميل بديع اليعقوب. (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م).

الجرجاني، علي. "معجم التعريفات". تحقيق محمد المنشاوي. (ط١، القاهرة: دار الفضيلة، بدون تاريخ).

ابن الحاجب، عثمان بن عمر. "شرح الوافية نظم الكافية". تحقيق موسى علوان. (النجف: مطبعة الآداب، ١٩٨٠م).

ابن الحاجب، عثمان بن عمر. "شرح شافية ابن الحاجب". تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. (بيروت: دار الكتب العلمية، بدون تاريخ).

ابن حمزة، مصطفى. "نظرية العامل في النحو العربي: دراسة تأصيلية وتركيبية." (٢٠٠٤م).

الرماني، أبو الحسن. "معاني الحروف". تحقيق عرفان سليم العشا. (ط١، بيروت:

المكتبة العصرية، ٢٠٠٥م).

الزمخشري، محمود بن عمر. "الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل". تحقيق عبد الرزاق المهدي. (بيروت: دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ).

الزمخشري، محمود بن عمر. "المفصل في علم العربية". تحقيق فخر الدين قباوة. (ط١، عمان: دار عمان، ٢٠٠٤م).

ابن السراج، بكر محمد بن السري. "الأصول في النحو". تحقيق عبد الحسين الفتلي. (ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٨م).

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. "كتاب سيبويه". تحقيق عبد السلام محمد هارون. (ط٤، القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠٤م).

السيرافي، الحسن بن عبد الله. "شرح كتاب سيبويه". تحقيق علي سيد سعيد. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م).

الصبان، محمد بن علي. "حاشية الصبان". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م).

ابن عصفور، علي بن مؤمن. "شرح جمل الزجاجي". تحقيق فواز الشعار. (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م).

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك". تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. (ط٢٠، القاهرة: دار التراث، ١٩٨٠م).

العكبري، البقاء. "اللباب في علل البناء والإعراب". تحقيق غازي مختار طليمات. (ط١، دمشق: دار الفكر، ١٩٩٥م).

العليلي، موسى بناي. "الإيضاح في شرح المفصل". (بغداد: مطبعة المجمع العلمي، ١٩٧٦م).

الفتلي، عبد الحسين. "الأصول في النحو". (ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة،

١٩٨٨م).
الكوفي، محمد بن الحسن الاستراباذي. "شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب". تحقيق يوسف حسن عمر. (ليبيا: جامعة قاريونس، ١٩٧٥م).
ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي. "شرح الكافية الشافية". تحقيق عبد المنعم هريدي. (بغداد: دار المأمون للتراث، ١٩٨٢م).
المرادي، أبو محمد. "توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك". تحقيق عبد الرحمن علي سليمان. (ط١، دار الفكر العربي، ٢٠٠٨م).
المرادي، الحسن بن القاسم. "الجنى الداني في حروف المعاني". تحقيق فخر الدين قباوة، محمد فاضل. (حلب: المكتبة العربية، ١٩٣٧م).
الملخ، حسن خميس. "نظرية الأصل والفرع في النحو العربي". (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠١م).
ابن منظور، محمد بن مكرم. "لسان العرب". (ط١، بيروت: دار صادر، ١٩٩٨م).
ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف. "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك". تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي. (بيروت: دار الفكر، بدون تاريخ).
ابن يعيش، يعيش بن علي. "شرح المفصل للزمخشري". (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م).

Bibliography

Al-Afghani, Sa'id. “Al-Ighrab fi Jadal al-I'rab wa-Luma' al-Adillah fi Usul al-Nahw”. (1st edition. Damascus: Matba'at al-Jami'ah al-Suriyyah, 1957).

Al-Anbari, 'Abd al-Rahman bin Muhammad bin Abi Sa'id. “Al-Insaf fi Masa'il al-Khilaf bayna al-Nahwiyyin al-Basriyyin wa-l-Kufiyyin”. (No date. Damascus: Dar al-Fikr).

Al-Anbari, 'Abd al-Rahman bin Muhammad bin Abi Sa'id. “Asrarr al-'Arabiyyah”. Investigated by Fakhr Salih Qadarah. (1st edition. Beirut: Dar al-Jil, 1995).

Al-Asil al-Usuli. “Al-Ijābah fi Usul Fiqh al-Nahw”. (No date. Irbid: Maktabat al-Rafidayn, Yarmouk university).

Al-Baghdadi, 'Abd al-Qadir. “Khizanat al-Adab wa-Lubb Lubab Lisan al-'Arab”. Investigated by Muhammad Nabil and Imil Badi' al-Ya'qub. (Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, 1998).

Al-Dhahabi, Muhammad bin Ahmad. “Siyarr Aʿlām Al-Nubala'. Investigated by Shu"aib Al-Arna"out. (11th edition. Beirut: Mu"assasatur-Risalah, 2001).

Al-Dwamir, 'Abd al-'Aziz bin 'Abd al-Rahman. “ʿAnaaween Kutub al-Tafseer Dirasah Taʾseeliyyah”. Tibyan Journal for Quranic Studies 28, (2017): 431-477.

Al-Fatli, 'Abd al-Husain. “Al-Usul fi al-Nahw”. (3rd edition. Beirut: Muassasat al-Risalah, 1988).

Al-Jurjani, 'Ali. “Mu'jam al-Ta'rifāt”. Investigated by Muhammad al-Manshawi. (1st edition. Cairo: Dar al-Fadilah).

Al-Koufi, Muhammad bin al-Hasan al-Istarabadi. “Sharh al-Radi 'ala al-Kāfiyah li-Ibn al-Hajib”. Investigated by Yusuf Hasan 'Umar. (Libya: Qar Yunus university, 1975).

Al-Malikh, Hasan Khamis. “Nazariyyat al-Asl wa-l-Far' fi al-Nahw al-'Arabi”. (Amman: Dar al-Shuruq, 2001).

Al-Manzur, Muhammad bin Mukram. “Lisan al-'Arab”. (1st edition. Beirut: Dar Sader, 1998).

Al-Murādi, Abu Muhammad. “Tawdih al-Maqāsid wa-l-Masalik be-Sharh Alfiyyat Ibn Malik”. Investigated by 'Abd al-Rahman 'Ali Sulayman. (1st edition. Dar al-Fikr al-'Arabi, 2008).

Al-Murādi, al-Hasan bin al-Qasim. “Al-Janā al-Dāni fi Huruf al-Ma'āni”. Investigated by Fakhr al-Din Qabawah and Muhammad Fadil. (Aleppo: Al-Maktabah al-'Arabiyyah, 1937).

Al-Rummani, Abu al-Hasan. “Ma'ani al-Huruf”. Investigated by 'Irfan Salim al-'Asha. (1st edition. Beirut: Al-Maktabah al-'Asriyyah, 2005).

Al-Zamakhshari, Mahmud bin 'Umar. “Al-Mufassal fi 'Ilm al-'Arabiyyah”. Investigated by Fakhr al-Din Qabawah. (1st edition. Amman: Dar 'Amman, 2004).

Al-Zamakhshari, Mahmud bin 'Umar. “Al-Kashshaf 'an Haqa'iq al-Tanzil wa-'Uyun al-Aqawil fi Wujuh al-Ta'wil”. Investigated by 'Abd al-Razzaq al-Mahdi. (Beirut: Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi).

Al-'Ulayli, Musa Banay. “Al-Idāh fi Sharh al-Mufassal”. (Baghdad: Matba'at al-Majma' al-'Ilmi, 1976).

Ibn 'Aqil, 'Abdullah bin 'Abd al-Rahman. “Sharh Ibn 'Aqil 'ala Alfiyyat Ibn Malik”. Investigated by Muhammad Muhyi al-Din 'Abd al-Hamid. (20th edition. Cairo: Dar al-Turath, 1980).

Ibn al-Hājib, 'Uthman bin 'Umar. Sharh al-Wafiyyah Nazm al-Kāfiyyah”. Investigated by Musa 'Alwan. (Najaf: Matba'at al-Adab, 1980).

Ibn al-Hājib, 'Uthman bin 'Umar. “Sharh Shāfiyyat Ibn al-Hājib”. Investigated by Muhammad Muhyi al-Din 'Abd al-Hamid. (Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah).

Ibn al-Sarraj, Bakr Muhammad bin al-Sari. “Al-Usoul fi al-Nahw”. Investigated by 'Abd al-Husain al-Fatli. (3rd edition. Beirut: Mu'assasat al-Risalah, 1988).

Ibn 'Asfour, 'Ali bin Mu'min. “Sharh Jumal al-Zajjaji”. Investigated by Fawwaz al-Sha'ir. (Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, 1998).

Ibn Hisham al-Ansari, 'Abdullah bin Yousuf. “Awdaḥ al-Masālik ila Alfiyyat Ibn Malik”. Investigated by Yousuf al-Shaykh Muhammad al-Biqa'i. (Beirut: Dar al-Fikr).

Ibn Malik, Muhammad bin 'Abdillah al-Ta'i. “Sharh al-Kafiyyah al-Shafiyyah”. Investigated by 'Abd al-Mun'im Haridi. (Baghdad: Dar al-Ma'mun li-al-Turath, 1982).

Ibn Ya'ish, Ya'ish bin 'Ali. “Sharh al-Mufassal li-al-Zamakhshari”.

(Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, 2001).

Mustafa bin Hamzah. "Nazariyyat al-'Amil fi al-Nahw al-'Arabi: Dirasah Ta'siliyyah wa-Tarkibiyyah". (2004).

Sibawaih, 'Amr bin 'Uthman bin Qunbar. "Kitab Sibawayh. Investigated by 'Abd al-Salam Muhammad Harun. (4th edition. Cairo: Maktabat al-Khanji, 2004).

Al-Sirafi, al-Hasan bin 'Abd Allah. "Sharh Kitāb Sibawaih". Investigated by 'Ali Sayyid Sa'id. (1st edition. Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, 2008).

Al-Ṣabban, Muhammad bin 'Ali. "Hāshiyat al-Ṣabban. (1st edition. Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, 1997).

١٣٨
١٩٦

The Islamic University Journal of Arabic Language and Literature

Issue : 16

Apr - Jun 2025

part 1